# جريمة الاتجار بالبشر في العراق وابعادها الدولية منذ العام ٢٠١٤

# The crime of human trafficking in Iraq And its international dimensions since 2014

**أ.م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري**

**جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

**تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٧/٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٠/٩**

**الملخص:**

يُعاني العالم من جرائم عدة لم تعد محصورة داخل الحدود الوطنية للدولة، وانما تطورت بفعل العديد من الأسباب الى ان أصبحت جرائم عابرة للحدود الوطنية، ويبرز في هذا الخصوص جريمة الاتجار بالبشر، وتصنف من اخطر الجرائم على صعيد العالم، كونها تمس صميم حياة الانسان وكرامته وحقوقه، ويقف خلفها شبكات إجرامية منظمة، حققت مكاسب بمليارات الدولارات، وراح ضحيتها ملايين البشر، ومن شدة خطورة هذه الجريمة ان اعداد الضحايا لا يمكن معرفتهم بدقة، وان تبعاتها على ضحاياها مستمرة، وبقدر تعلق الامر بالعراق فانه يعد أحد دول العالم التي تضررت من هذه الجريمة، لاسيما بعد العام ٢٠١٤، كونه تزامن مع دخول داعش الإرهابي الى الأراضي العراقية، وما أحدثه من دمار وخراب كبير، ومارس ابشع الانتهاكات بحق الإنسانية.

**الكلمات المفتاحية:** الاتجار بالبشر، العراق، الجريمة المنظمة، الإرهاب.

**Abstract:**

The world suffers from numerous crimes that are no longer confined within the national borders of a state, but have evolved due to many reasons until they became transnational crimes. In this regard, the crime of human trafficking stands out, and is classified as one of the most dangerous crimes in the world, as it affects the very essence of human life, dignity and rights. Organized criminal networks stand behind it, achieving profits of billions of dollars, and claiming the lives of millions of people. The severity of this crime is such that the number of victims cannot be accurately known, and its consequences for its victims continue. As far as Iraq is concerned, it is one of the countries in the world that has been harmed by this crime, especially after the year 2014, as it coincided with the entry of the terrorist ISIS into Iraqi territory, and the great destruction and devastation it caused, and the most heinous violations against humanity.

**Keywords:** human trafficking, Iraq, organized crime, terrorism.

## المقدمة

يُعد الاتجار بالبشر من القضايا التي اخذت بعدًا دوليًا كبيراً، ومجالاً واسعًا من الدراسات القانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كونها جريمة عابرة للحدود الوطنية، ولها تداعياتها العالمية، ولهذا نجد اهتمام دولي واسع بها، وعقدت لأجل محاربتها والحد منها العديد من الاتفاقيات الدولية، بل ان الأمم المتحدة اوجدت وحدة خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر ضمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، وخصصت ٣٠ تموز/ يوليو من كل عام كيوم عالمي لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد عانى العراق بعد العام ٢٠١٤ من هذه الجريمة، ويعزى ذلك في جانب منه الى تداعيات الإرهاب ولاسيما داعش الإرهابي، ونظرا لخطورة هذه الجريمة وتداعياتها الإنسانية العالمية قدمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي مساعداتهم الى العراق لدعم جهوده الوطنية في مكافحة هذه الجريمة.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في تناول موضوع يلامس حياة البشر، وأثقل كاهل الدول وحكوماتها، وهو الاتجار بالبشر من حيث المفهوم وأسبابهِ واشكالهِ وتداعياته، والتركيز على العراق كدراسة حالة، لاسيما وانه تضرر من هذه الجريمة خاصة بعد العام ٢٠١٤.

**إشكالية البحث:** ان الإشكالية الرئيسة للبحث هي ان الاتجار بالبشر جريمة عالمية، مما جعل الإنسانية امام تحدٍ خطير، وعليه فان التساؤل الرئيس للإشكالية هو ما علاقة الاتجار بالبشر بالعراق؟، ومنه تتفرع الأسئلة الفرعية الاتية:

١. ما تعريف وأسباب الاتجار بالبشر؟
٢. ما اشكال وتداعيات الاتجار بالبشر؟
٣. كيف تضرر العراق من جريمة الاتجار بالبشر؟
٤. ما الابعاد الدولية للاتجار بالبشر في العراق؟

**فرضية البحث:** يقوم البحث على فرضية مفادها ان دول العالم تعاني من جرائم الاتجار بالبشر، وشرعت لمكافحتها قوانين صارمة، بيد انها في تزايد وانتشار مستمر، مما جعل دول العالم ومنها العراق امام تحد خطير لجريمة تشكل أكبر تهديد لكرامة الانسان وحياته وامنه.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة.

**هيكلية البحث:** بهدف الإحاطة بموضوع البحث تم تقسيمه الى مطلبين هما:

المطلب الأول: مفهوم جريمة الاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: تطور جريمة الاتجار بالبشر في العراق وابعادها الدولية.

## المطلب الأول: مفهوم جريمة الاتجار بالبشر

يُعد الاتجار بالبشر من أبرز الجرائم العالمية المعاصرة، وأصبحت جريمة عابرة للحدود الوطنية للدول، وتكمن خطورتها بان ضحاياها بالملايين، ومن الصعوبة كشفهم جميعًا، وتدر مليات الدولارات على شبكات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تهدد امن واستقرار الدول المعرضة لها سواء كممر لضحايا الاتجار او مصدرة لهم او ايوائهم، وعمومًا فان هذا المطلب سيتناول الاتجار بالبشر في ضوء المحاور الاتية.

**أولا – تعريف الاتجار بالبشر وأسبابه:** ان ظاهرة الاتجار بالبشر قديمة تعود بداياتها الى العصور القديمة، ويأتي في مقدمتها الرق، ويعد الاتجار بالبشر بكل صوره انتهاكًا صارخًا لحقوق الانسان، وتحولت جرائم الاتجار بالبشر الى ظاهرة عالمية أخذت تفرض نفسها في المحافل الدولية، كونها من الجرائم الخطرة على امن المجتمع وسلامته، مما استوجب على النظام القانوني لاي بلد ايراد النصوص القانونية التي تجرم الاتجار بالبشر، وتوقع العقاب الرادع بحقهم [١].

ويُعد مفهوم الاتجار بالبشر (human trafficking) مصطلحًا غير متفق عليه عالميًا، وعليه تعددت تعريفاته، وفي هذا الخصوص تم تعريفه بانه "الاستخدام والنقل والتسليم للأشخاص من خلال التهديد او الاختطاف واستخدام القوة والتحايل، او الاجبار او من خلال إعطاء واخذ الفوائد لاكتساب موافقة شخص له سيطرة شخص آخر، بهدف الاستغلال الجنسي او الاجبار على القيام بعمل"، كما تم تعريفه بانه "التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تحيل الانسان الى مجرد سلعة او ضحية يتم التصرف فيها بواسطة محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في اعمال ذات أجر متدنٍ او في اعمال جنسية، سواء وقع التصرف بإرادة الضحية او قسراً او بصورة العبودية"[٢].

وقد عرفت المادة ٣ الفقرة (أ) من "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العام ٢٠٠٠"، مصطلح الاتجار بالبشر على النحو التالي: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقّي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال"، ويشمل الاستغلال كحد أدنى "استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرّق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[٣].

ويمثل الاتجار بالبشر عملاً سرياً وضخماً وعابرًا للحدود الوطنية، وتبلغ قيمته الاجمالية بمليارات الدولارات، ويشمل النساء والأطفال والرجال الذين يقعون ضحية الاختطاف، وتجبر الضحايا على ممارسة اعمال مهينة لمصلحة المتاجرين بهم، ومن الصعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن الاتجار بالبشر، لاسيما وان بعضها يتخفى تحت ستار ممارسة اعمال شرعية، وينشط الاتجار بالبشر

في الدول التي تضعف فيها السلطة المركزية، ويستخدم المتاجرون بالبشر أساليب عدة لترويع ضحاياهم والسيطرة عليهم أبرزها[٤]:

١. استرقاق الضحايا بقيود مالية، بإبقاء الضحايا في حالة عجز مالي مستمر بالمديونية او حجز اجورهم المالية بعدها امانات او بغيرها.

٢. منع تواصل الضحايا مع الناس بفرض الحجز عليهم، ومراقبة اتصالاتهم.

٣. فصلهم عن عائلاتهم وأقاربهم وجماعاتهم الدينية.

٤. مصادرة وثائقهم الثبوتية، وجوازات سفرهم وتأشيرات دخولهم.

٥. استعمال العنف والتهديد به ضد الضحايا وعائلاتهم.

٦. تهديد الضحايا بإذلالهم، وذلك من خلال فضح ظروفهم لعائلاتهم.

٧. تهديد الضحايا بالسجن او الترحيل بسبب مخالفتهم قوانين الهجرة للدول المتواجدين فيها، في حال قيامهم بإبلاغ السلطات الحكومية.

وما فاقم من خطورة ظاهرة الاتجار بالبشر بروز ظواهر جديدة للاتجار بالبشر على المستوى العالمي، وأشكال مختلفة من العبودية الجديدة، وقد بلغ عدد ضحايا الاتجار بالبشر أكثر من (٤٥) مليون انسان، كما وصلت قيمتها التجارية لغاية العام ٢٠٢٢ أكثر من (١٥٠) مليار دولار، وما زاد من رواج هذه الظاهرة عالميًا هو انتشار الإرهاب والتطرف، والحروب لاسيما الاهلية منها، وما نتج عنها من هجرة ونزوح، وتفكك للروابط الاسرية والاجتماعية، مما جعل الكثير لاسيما النساء والأطفال يقعون ضحايا الابتزاز بكل اشكاله من تجارة الجنس والتسول، والمخدرات وغسيل الأموال، وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها[٥].

ويصنف الاتّجار بالبشر من الجرائم القانونية الخطرة، كونها "جريمة تنتهك بصورة صارخة كامل منظومة حقوق الإنسان، والقيم والتعاليم الدينية، وتقوّض أسس السلم المجتمعي والأمن والاستقرار"، وبسبب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والاخلاقية المترتبة عليها، ولهذا عدت قضية إنسانية، ومن المستحيل السكوت عنها أو تجاهلها، وعملت العديد من شبكات الجريمة المنظمة على استغلال الثغرات القانونية لمواصلة الكسب غير المشروع على حساب الجانب الأخلاقي والإنساني، مما اوجب تحركًا دوليًا لمواجهة هذه الظاهرة، ومعالجة تداعياتها الخطرة، لما لها من انعكاسات خطيرة على الإنسانية، ويمكن وصف عمل ضحايا الاتجار بالبشر من الرجال بانها لا إنسانية، واما النساء فهي أقرب الى الاسترقاق أو العبودية والاستغلال الجنسي، في حين ان الأطفال يتم استغلالهم بالتسوّل أو كباعة متجوّلين، واستغلالهم جنسياً غالباً، واحياناً يتم تجنيد بعضهم في صفوف الإرهابين أو جماعات خارجة عن القانون، وفي بعض الحالات تلجئ قوى نظامية بتجنيدهم في حروبها، بما يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها بروتوكولي جنيف لعام ١٩٧٧، وتنشط ظاهرة الاتجار بالبشر في الدول التي تضعف فيها السلطة المركزية، ويضعف بدورها القانون، لاسيما خلال الحروب والاحتلال[٦].

ومن الجدير بالذكر ان أسباب الاتجار بالبشر عديدة، أبرزها الاتي[٧]:

١. **الفقر**: يعد الفقر السبب الأساس للاتجار بالبشر، إذ يُصاب الأفراد الذين يعيشون في فقر وظروف صعبة باليأس، مما يُهيئ حالة من الضعف وفرصة مثالية للمتاجرين بالبشر، وبذلك يستغل المتاجرون ضعف الضحايا وفقرهم، وظروفهم السيئة، وجهلهم، وقلة خبرتهم.

٢. **البطالة وقلة الفرص الاقتصادية المشروعة**: من الطبيعي انه لا أحد يرغب في أن يُتاجر به ويُستغل، لكن غياب الفرص الاقتصادية المشروعة قد يدفع بعض الناس إلى اتخاذ قرارات خطيرة، إذا لم تكن لديهم خيارات أفضل، ويُعدّ سكان الدول منخفضة الدخل التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، والفئات الأكثر ضعفًا في الدول الغنية، الأكثر عرضة للخطر، وهنا "يستهدف المتاجرون العاطلين عن العمل، وغالبًا ما يستخدمون الخداع لإقناعهم بمغادرة أوطانهم والعمل في مدينة أو بلد آخر، قد تبدو الوظيفة واعدة في البداية، لكن بمجرد وصول الشخص إلى وجهته، غالبًا ما تكون مختلفة تمامًا عما وُصف، ولمنعهم من المغادرة يصادر المتاجرون جوازات سفر ضحاياهم أو بطاقات هويتهم، وقد يدفعون أيضًا تكاليف النقل أو المأوى أو الملابس أو الطعام، مما يجعل ضحاياهم مدينين لهم ويشعرون بأنهم ملزمون بالعمل".

٣. **قلة التعليم وضعف الخبرة والمعرفة**: تؤدي قلة التعليم والخبرة لدى كثير من الناس إلى استغلالهم، فيكونوا عرضة لشبكات الاتجار بالبشر، اما من خلال عرض عملٍ مغرٍ لهم، او المهاجر الذي يصل إلى بلد أجنبي ولا يعرف حقوقه والتزاماته، وغالبًا لا يكون على درايةٍ بقوانين البلد، أو قد لا يعرف اللغة الوطنية، وسرعان ما يستغله المتاجرون بالبشر.

٤. **النزوح والهجرة**: تؤدي الحروب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي والأمني والكوارث الطبيعية الى تشريد الاف الافراد، إذ يجبرون على الفرار من ديارهم ومجتمعاتهم، مما يعرضهم الى صعوبات مالية واجتماعية ونفسية وامنية وثقافية، فيصبحون أهدافًا سهلة للمتاجرين، كما يُعد اللاجئون والمهاجرون من بين أكثر الفئات استهدافًا للاتجار، لافتقارهم إلى خيارات الهجرة الآمنة والقانونية، لاسيما الذين يتبعون "مسارات غير نظامية" مقابل قنوات الهجرة النظامية، مما يجعلهم ضحية لشبكات الاتجار بالبشر، وعليه فان الاخطار المترتبة على هذه الهجرة لا تتوقف عند حد اتباع الطرق غير الامنة للهجرة، بل يظلون عرضة للخطر حتى بعد تهريبهم.

٥. **الطلب على العمالة الرخيصة**: يبحث المستهلكون دائمًا عن المنتجات والخدمات الرخيصة، مما يدف بالشركات الى البحث عن العمالة الرخيصة، مما يحفز بدوره تجار البشر، وهنا تمثل قطاعات التعدين والصناعة والزراعة والخدمة المنزلية بيئة مهيأة بشكل خاص للاستغلال، كما أن الجنس التجاري مطلوب بكثرة، مما يشجع المتاجرين على توفير المزيد من الأشخاص لاسيما النساء، فوفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٢٠، شكلت النساء (٦٥%) من ضحايا الاتجار، ويتم الاتجار بـ (٩٠%) منهم لأغراض الجنس التجاري، كما أن الأطفال معرضون بشكل خاص للاستغلال

مثل الزواج القسري، والعمل القسري والجنس التجاري، وتجنيدهم في النزاعات المسلحة لأنه يسهل التلاعب بهم، علماً إن وأحدا من كل ثلاث ضحايا الاتجار هو طفل.

**ثانياً – اشكال الاتجار بالبشر وتداعياته:** تتنوع اشكال الاتجار بالبشر، فهي ليست محصورة بشكل وأحد فقط، كما انها متطورة مع تطور الأدوات والوسائل التي يلجئ اليها أصحاب الاتجار بالبشر، وعمومًا فان أبرز اشكال الاتجار بالبشر هي[٨]:

١. **العمل القسري:** ويراد به إجبار الأفراد على القيام بأعمال رغمًا عنهم، وغالباً ما تكون تحت التهديد أو الإكراه أو العنف الجسدي، ويعملون في المصانع، أو الزراعة، أو الخدمات المنزلية، أو غيرها.

٢. **عبودية الديون:** هو شكل من أشكال الإكراه المستخدم، حيث يقع بعض الاشخاص ضحية للمتاجرين الذين يستغلون بشكل غير قانوني الدين الأولي كشرط للتوظيف، وبعده يتم فرض رسوم توظيف بمعدلات فائدة باهظة على العمال، مما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل سداد الديون المتراكمة.

٣. **عمالة الأطفال:** يتعرض الأطفال لعمالة تضر بنموهم البدني والعقلي، ويُحرمون من طفولتهم الطبيعية والتعليم، ويُجبرون على العمل في أوضاع خطرة، وغالباً ما يتم فصلهم عن عائلاتهم، مما يجعلهم معرضين لكل المخاطر، ويتم الاتجار بالأطفال باستغلالهم لأغراض مختلفة، بما في ذلك التسول القسري، أو عمالة الأطفال، وغيرها.

٤. **الاتجار بالجنس:** ويراد به "تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال أشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو الإكراه أو الخداع بقصد استغلال ذلك الشخص للقيام بعمل جنسي تجاري"، والفئة المستهدفة بالدرجة الأساس هم النساء والأطفال، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت أهم الأدوات المستعملة في ذلك.

٥. **العبودية المنزلية:** هو شكل من أشكال الإتجار بالبشر، ويتم من خلاله احتجاز بعض الأفراد، وغالبًا من المهاجرين أو الفئات السكانية الضعيفة في منازل خاصة، وإجبارهم على العمل كخدم، بحيث لا يكون العامل المنزلي حراً في ترك عمله، ويتعرض للإساءة ويتقاضى أجراً زهيداً، وأحياناً لا يحصل على أجر، وغالباً ما تكون قدرتهم على التنقل بحرية محدودة، ولا يحصلون على المزايا والحماية الأساسية التي تحظى بها عادة مجموعات أخرى من العمال المنزليين، مما يجعلهم عرضة لأشكال مختلفة من الإساءة والمضايقة والاستغلال لاسيما النساء، بما في ذلك العنف الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

٦. **الزواج القسري:** ويقصد به "إجبار الأفراد على الزواج ضد إرادتهم، وغالبًا مع وجود القليل من الخيارات أو عدم وجودها في اختيار الزوج/الزوجة أو توقيت الزواج"، بمعنى ان هذا الزواج لم يُبدِ فيه أحد الطرفين أو كليهما موافقته الكاملة والحرة عليه، ومن اشكاله زواج الأطفال، والزواج المبكر، نظراً لأن أحد الطرفين أو كليهما لم يُعرب عن موافقته الكاملة والحرة والمستنيرة.

٧. **الأطفال الجنود:** يُعد تجنيد الأطفال أحد مظاهر الاتجار بالبشر، إذ يتم تجنيد الأطفال قسراً واستخدامهم كجنود في النزاعات المسلحة، أو في أشكال أخرى من العمل، مما يعرضهم للعنف الشديد والصدمات النفسية، وقد يكون الجناة قوات مسلحة حكومية، أو منظمات شبه عسكرية، أو جماعات متمردة، ويُختطف العديد من الأطفال قسرًا لاستخدامهم كمقاتلين، ويُجبر آخرون على العمل كحمالين، أو طهاة، أو حراس، أو خدم، أو رسل، أو جواسيس، وفي كثير من الأحيان يتعرض الأطفال الجنود من الذكور والإناث للإساءة أو الاستغلال الجنسي من قبل الجماعات المسلحة، ويتعرضون لنفس أنواع العواقب الجسدية والنفسية المدمرة المرتبطة بالاتجار الجنسي بالأطفال.

٨. **تجارة الأعضاء البشرية:** وهو من أخطر اشكال الاتجار بالبشر، ويتم فيها إجبار الأفراد أو خداعهم لبيع أعضائهم.

ونظرًا للتداعيات الكبيرة التي يخلفها الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، جعلته من أخطر التهديدات التي يواجها المجتمع الدولي، لاسيما وانه يعوق التمتع بحقوق الإنسان، مما يتطلب تنسيق الجهود بشكل جماعي وشامل على الصعيد الدولي للتصدي له، وعليه أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في ١٨/كانون الأول/٢٠١٣، بتحديد ٣٠ تموز/ يوليو من كل عام كيوم عالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، ويبدأ الاحتفال به كل سنة اعتبارًا من العام ٢٠١٤، وجاء ذلك في سياق الحاجة إلى زيادة الوعي بحالة ضحايا الاتجار بالبشر، وتعزيز حقوقهم وحمايتها[٩].

ومن نافلة القول الإشارة الى ان الاتجار بالبشر يعد تهديدًا عالميًا متزايدًا، وتتغذى عليه شبكات الجريمة المنظمة، وتتزايد اعداد الضحايا في كل عام، فخلال المدة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣ تم الكشف عن (٢٠٠) ألف ضحية، وهو رقم بسيط جداً مقارنة بأضعاف الاعداد الحقيقية للحالات غير المُبلَّغ عنها، وتستغل شبكات الجريمة المنظمة تدفّقات الهجرة العابرة للحدود، والثغرات القانونية والاقتصادية، والوسائل التقنية والمعلوماتية، لتوسيع نطاق الاتجار بالبشر، للإيقاع بالضحايا واستغلالهم، وبالوقت ذاته ان منظومات العدالة الجنائية ما تزال ضعيفة عن مجاراة الطبيعة المتطورة لهذه الجريمة، وعليه فمن الضروري تطبيق قوانين صارمة لاجتثاث الاتجار بالبشر من أساسه، واتخاذ إجراءات استباقية، وتوثيق التعاون الدولي، وتسخير الوسائل التقنية لرصد هذه الشبكات وتعقبها وتفكيكها، واستهداف مصادر تمويلها الإجرامي[١٠].

فضلاً عما تقدم فان الاتجار بالبشر تنتج عنه تداعيات واضرار جسيمة عدة أبرزها:

١. **الصدمة النفسية:** يتعرض ضحايا الاتجار بالبشر الى صدمة نفسية شديدة تؤثر على صحتهم النفسية لمدة طويلة، بسبب تعرضهم الى العنف الجسدي، والعمل القسري، والاعتداء الجنسي وغيرها، مما يؤثر سلبًا على تقديرهم لذاتهم، وفقدانهم الثقة بالأخرين.

٢. **الوصمة الاجتماعية:** يواجه اغلب ضحايا الاتجار بالبشر التمييز والوصمة والرفض الاجتماعي، مما يزيد من عزلتهم عن شبكات الدعم الاجتماعي، ويمنعهم من الحصول على المساعدة والخدمات التي يحتاجونها.

**٣. التأثير المجتمعي:** يُغذي الاتجار بالبشر الجريمة المنظمة، والاقتصادات غير المشروعة، ويزعزع استقرار المجتمعات، ويقوض القوانين، ويديم الاستغلال والفقر والضعف[١١].

ومن الجدير بالذكر ان الآثار النفسية والصحية والجسدية الخطرة للاتجار بالبشر لا تقف عند هذا الحد بل انها تؤدي الى تفكك أسري، وفقدان الضحايا لحقوقهم الأساسية، وفقدان الصغار لطفولتهم، وعواقب وخيمة على الصحة النفسية، بما في ذلك اضطرابات القلق، وارتفاع معدلات الاكتئاب، وتعاطي المخدرات، وفي هذا الخصوص تؤكد بعض الدراسات ان النساء اللاتي تعرضن للاتجار بهن يعانين من مستويات أعلى من الخوف، وفقدان الذاكرة، ويشعرن بعزلة كبيرة، وصدمات نفسية، واحتياجات صحية نفسية أكبر مقارنةً بضحايا الجريمة الأخريات، ويعانين من الأمراض المنقولة جنسيًا، كما تواجه النساء المتاجر بهن معدلات عالية من العنف الجسدي والجنسي[١٢].

ومن الأهمية الإشارة الى ان منظمة العمل الدولية أكدت في تقرير لها عام ٢٠٢٤، ان العمل القسري في القطاع الخاص ولد أرباحًا غير قانونية تقدر بنحو (٢٣٦) مليار دولار سنويًا، فقد ارتفع إجمالي مبلغ الأرباح غير القانونية من العمل القسري بمقدار (٦٤) مليار أي بنسبة (٣٧%) منذ عام ٢٠١٤، كما ارتفع عدد ضحايا الاتجار بالبشر بمقدار (٢,٧) مليون انسان بين عامي ٢٠١٦ – ٢٠٢١، ليصل في العام ٢٠٢١ الى أكثر من (٢٧,٦) مليون انسان، وهي زيادة كبيرة غذتها زيادة عدد الأشخاص الذين أُجبروا على العمل، وكذلك ارتفاع الأرباح الناتجة عن استغلال الضحايا، ويمثل الاستغلال الجنسي التجاري القسري أكثر من ثلثي إجمالي الأرباح غير القانونية بنسبة (٧٣%)، على الرغم من أنه يمثل (٢٧%) من إجمالي عدد الضحايا في العمل القسري الخاص، علمًا إن قطاع الصناعة احتل المرتبة الثانية بعد الاستغلال الجنسي التجاري القسري، إذ حقق أعلى أرباح غير قانونية سنوية تقدر بنحو (٣٥) مليار دولار، تليها الخدمات (٢,٨) مليار دولار، والزراعة (٥) مليار دولار، والعمل المنزلي (٢,٦) مليار دولار، وهذه الأرباح غير القانونية تذهب الى المتاجرين بالبشر والشبكات الاجرامية[١٣].

ويشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى وجود الاتجار بالبشر في (١٤١ دولة)، وتعاني بعض الدول من ارتفاع معدلات الاتجار بالبشر، إذ يزدهر في المناطق ذات الأنظمة القضائية الضعيفة التي تعجز عن محاسبة الجناة والسيطرة على معدلات الجريمة[١٤].

وعليه يتضح ان الاتجار بالبشر يعد من أخطر أنواع الجريمة بحق الإنسانية، وأصبحت ظاهرة عالمية لا تقف عند حدود الدولة بل تعدتها الى المستوى العالمي، وعليه فان مكافحة هذه الجريمة يتطلب تنسيق وتظافر جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، واتباع أفضل المناهج الصحية والاجتماعية والنفسية لإعادة الحياة الطبيعية لضحايا الاتجار، وضمان إعادة إدماجهم بالمجتمع بصورة طبيعية.

**المطلب الثاني: تطور جريمة الاتجار بالبشر في العراق وابعادها الدولية**

ان جريمة الاتجار بالبشر تمثل أخطر الجرائم التي تواجه الشعب العراقي، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الأجهزة الأمنية للحد منها، والقضاء عليها، إلا ان ذلك لا ينفي من خطورتها وتطورها، وعليه سيتم تناول هذا المطلب في ضوء المحاور الاتية:

**أولا/ واقع وتطور جريمة الاتجار بالبشر في العراق:** انتشرت جريمة تجارة البشر بشكل ملحوظ في العراق بعد العام ٢٠٠٣، بكل اشكالها منها تجارة الأعضاء البشرية، وإجبار النساء عل العمل في شبكات الدعارة، واستغلال الأطفال للتسول، وتعد ظاهرة الاتجار في البشر مسألة معقدة ومتشابكة تتداخل فيها العديد من الاسباب والعوامل، وهذا يفرض تحديات كبيرة على الحكومة العراقية، مما يتطلب تبني اجراءات سريعة وحازمة للحد من تفشي هذه الظاهرة، ولكثرة انتشار هذه الجرائم وتطورها أقر البرلمان العراقي قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ والذي عرف الاتجار بالبشر بانه " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، بوساطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة أو ولاية على شخص آخر، بهدف بيعهم أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو السخرة أو العمل القسري أو الاسترقاق أو التسول أو المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لأغراض التجارب الطبية"[١٥].

وقد صُمم هذا القانون على غرار بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، وعلى الرغم ان هذا القانون يُجرّم هذا القانون الاتجار بالبشر، ويُلبي العديد من متطلبات البروتوكول، ولكن ليس جميعها، كونه لا يُلغي " شرط إثبات الموارد في حالة الاتجار بالأطفال، كما أنه لا يتضمن أحكامًا تحمي الضحايا من الملاحقة القضائية والعقاب على الجرائم التي يرتكبونها نتيجة تعرضهم للاتجار"، ويُعد العراق مصدرًا ومقصدًا للنساء والأطفال الذين يتعرضون للاتجار الجنسي، والعمل القسري، وتصدرت العاصمة بغداد أعلى معدلات جرائم الاتجار بالبشر المحلية، تليها محافظة القادسية، ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى وجود عصابات الاتجار بالبشر في هذه المحافظات التي تستغل الأطفال بشكل رئيس لا سيما الفتيات[١٦].

وقد أكدت السلطات العراقية انها كشفت عن (٣١٤) حالة اتجار بالبشر في العام ٢٠١٦، وانخفضت في العام ٢٠١٧، لتصل الى (٢٦٦) حالة، كما وثق تقرير أصدره "المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر" في تشرين الثاني ٢٠١٨، عن " ١٣ جريمة اتجار بالبشر في بغداد والمحافظات، ما بين استغلال للأطفال في ظاهرة التسول في التقاطعات والأسواق، وتجارة الأعضاء البشرية، واستدراج النساء للعمل ضمن شبكات الدعارة"، ويمثل الأطفال دون سن (١٦) والنساء ثلثي الضحايا، وبحسب ما ذكره مجلس القضاء العراقي، فقد جاءت العاصمة بغداد في المرتبة الأولى بعدد جرائم الاتجار بالبشر، تليها أربيل والسليمانية والديوانية وبابل، وهناك أسباب عديدة لانتشار الاتجار بالبشر في العراق منها: الفقر،

والفساد، والافلات من العقاب، وغيرها، وبهذا الخصوص أكد (فاضل الغراوي) عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي "أن الاتجار بالبشر استشرى في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨"، وقد حذر من تداعياتها على المجتمع العراقي(١٧).

كما كشف في تقرير له انه خلال المدة من الأول من شباط ولغاية الأول من تموز ٢٠١٩، عن "وجود ٢٧ شبكة اتجار بالبشر وستة انتهاكات تتعلق بالاتجار أيضا في بغداد ومحافظات عراقية أخرى، التي تمارس تجارة الأعضاء البشرية، واستدراج النساء للعمل ضمن شبكات الدعارة"، كما "إن معظم شبكات الاتجار بالأعضاء البشرية تتخذ من إقليم كردستان ملاذاً آمناً في ممارسة جرائمها من خلال استدراج الضحايا وسرقة أعضائهم"(١٨).

وفي سياق تطور ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق كشف "المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر"، عن تنامي هذه الظاهرة، واتساع رقعتها في البلاد، إذ تم تسجيل (٣٠٠) حالة اتجار بالبشر خلال العام ٢٠٢١، وشملت جميع الاعمار والفئات، وبلغ عدد المختطفين (١٢٥)، وغالبية المختطفين كانت بهدف الحصول على مبالغ مالية، والاعتداء الجنسي، وتصدرت بغداد باقي المحافظات بعمليات الاختطاف ثم بابل وديالى وذي قار(١٩).

ومن اجل مكافحة هذه الظاهرة أقر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الـ(٤٤) في ٣١/تشرين الأول/٢٠٢٣، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر في العراق للأعوام (٢٠٢٣ –٢٠٢٦)"، والخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٢٣، وأبرز ما تضمنته(٢٠):

١. وضع مواقع إلكترونية وأرقام خاصة تسهل للضحية الوصول إلى الجهة المعنية، والتأكيد على دور التوعية والاعلام.

٢. توسيع دور الرعاية الاجتماعية، لإيواء الضحايا بفتح دور جديدة.

٣. إنشاء العيادات القانونية، والاستعانة بشبكات العيادات القانونية وهي منظمة مسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية غايتها المساعدة القانونية، والتنسيق بينها واللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي السياق ذاته صادق العراق في ١١/اذار/٢٠٢٤ على "البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية" ونشرته الوقائع العراقية(٢١).

وفي اطار رصد هذه الجريمة وكشفها أعلن "المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق" في العام ٢٠٢٤، عن رصد أكثر من (٥٠٠) ألف متسول في العراق بينهم عراقيون وأجانب، ويندرج قسم منهم ضمن الاتجار بالبشر الذي تديره عصابات الجريمة المنظمة، علماً ان اغلب الأجانب دخلوا العراق بطرق غير قانونية، وعلى الرغم ان المؤسسة الأمنية نفذت العديد من الحملات لاعتقالهم وترحيل بعضهم، لكن واقع الحال يفتقر الى معالجات حقيقية لأوضاعهم، فبعضهم يعود الى ممارسة نشاطه في الشارع بعد اعتقاله ومحاسبته قانونيًا مستغلين إطلاق سراحهم(٢٢).

وضمن الجهود الحثيثة التي تبذلها الأجهزة الأمنية تمكن جهاز المخابرات العراقي في أيار ٢٠٢٥ "من الاطاحة بشبكتين دوليتين مكونتين من (٤٠) عنصراً أجنبياً في بغداد ومحافظات أخرى، ومتورطتين بارتكاب جرائم الاختطاف والابتزاز والتزوير والاتجار بالبشر والمخدرات"[٢٣]. وعلى الرغم من جهود الأجهزة الأمنية فقد كشف (فاضل الغراوي) عام ٢٠٢٥ عن تصاعد وتيرة جرائم الاتجار بالبشر في العراق خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إذ بلغ عدد الضحايا أكثر من (٢٣٠٠) حالة، بالوقت ذاته تمكنت المؤسسة الأمنية من تفكيك واعتقال أكثر من (١٨٠٠) شبكة ومجرم متورط بهذه الجريمة، وان أبرز أنماط هذه الجريمة في العراق شملت العمل القسري في البناء والزراعة والخدمات المنزلية، وبيع الأعضاء البشرية، واستغلال النساء والأطفال، والتسول القسري، ومثلت النساء (٦٥%) من الضحايا، والأطفال (٢٥%)[٢٤].

ومن نافلة القل الإشارة الى ان مديرية " مكافحة الاتجار بالبشر في وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية" أكدت انه خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥، تم القبض على (٦٢) شبكة استغلال جنسي، و (٩) شبكات لبيع الأعضاء البشرية، و (١٥) شبكة للعمل القسري، و(٤) شبكات لبيع الأطفال، و(٦) شبكات للتسول[٢٥].

مما تقدم يتضح ان جريمة الاتجار بالبشر في العراق آخذة بالتطور والاتساع، كونها شملت معظم محافظات العراق، ولاسيما العاصمة بغداد، مما يشكل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار المجتمع، ومع ذلك فان الأجهزة الأمنية نجحت في رصد والقبض على الكثير من الشبكات الاجرامية وتفكيكها، وهذا يدل على ان الجهد الأمني في عمل دؤوب للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها مستقبلاً.

**ثانياً/ الابعاد الدولية لجريمة الاتجار بالبشر في العراق:** اكتسبت ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق ابعادًا دولية مهمة وعلى أكثر من جهة، وفي هذا الخصوص، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمكتب المعني بالمخدرات والجرائم التابع للأمم المتحدة (UNODC) في العام ٢٠٢٢ فريق عمل لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق، تحت مظلة شبكة الأمم المتحدة للهجرة (UNNM)، بهدف "الدفاع عن حقوق ضحايا الاتجار بالبشر، وضمان حمايتهم، وتوفير الخدمات اللازمة لهم"، ويعمل هذا الفريق على دعم الحكومة العراقية في مكافحة الاتجار بالبشر من خلال تطبيق الإطار الدولي لمكافحة هذا النوع من الجرائم، والمعروف بمبدأ "الأبعاد الأربعة" وهي (الوقاية، والحماية، والملاحقة القانونية، والشراكة)[٢٦].

والى جانب الشراكة الدولية للعراق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دخل العراق أيضًا بشراكة مع الاتحاد الأوروبي كجزء من العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بهدف تزويد المسؤولين العراقيين بالأدوات الأساسية للتحقيق بشكل فعال في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واسهمت هذه الشراكات الدولية بتعزيز قدرات العراق على مكافحة الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وقد أكد ممثلو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والاتحاد الأوروبي دعمهم المستمر للجهود الشاملة التي يبذلها العراق لتعزيز استجابتهِ لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ومن الأهمية الإشارة الى ان العراق دخل ضمن مبادرتين معنيتين بمحاربة الاتجار بالبشر بدعم وتمويل من الاتحاد الأوربي الأول هو (GLO.ACT (PROTECT وهو برنامج يموله الاتحاد الأوروبي لمدة ثلاث سنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، ويركز على مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بما في ذلك الأطفال، في العراق وأفغانستان وطاجيكستان وباكستان، ويشمل البرنامج جوانب عديدة للهجرة والتنقل والتهجير القسري، والثاني مبادرة العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في آسيا والشرق الأوسط (GLO.ACT-Asia and the Middle East)، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتنفذ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق وأفغانستان وإيران وباكستان[٢٧].

وقد اسفرت جهود المؤسسة الأمنية العراقية والتعاون الدولي معها عن فوز العراق بجائزة المركز الأول في مجال مكافحة الإتجار بالبشر في العالم، إذ قام وزير الخارجية الأمريكي (انتوني بلينكن) بتسليم جائزة المركز الأول لمكافحة الاتجار بالبشر الى مدير قسم مكافحة الاتجار بالبشر للعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ في وزارة الداخلية العراقية العميد الحقوقي (مصطفى رضا الياسري) في الحفل الذي أقيم بالعاصمة الأمريكية واشنطن، في ٢٤/حزيران/٢٠٢٤، والذي تنظمه وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً لتكريم عدد من الجهات والأفراد البارزين على مستوى العالم، وجرى اختيار الفائزين من (١٨٨) دولة، وتم تكريم الفائزين على مستوى العالم[٢٨].

ومثل هذا التكريم "اعترافًا دوليًا بالدور المتميز الذي لعبته المديرية في مكافحة الإتجار بالبشر، وأسهمت بشكل مباشر في إعلان خروج العراق من قائمة المراقبة الخاصة"، وفي سياق التنسيق والتعاون العراقي الأمريكي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر استضافت مديرية مكافحة الإتجار بالبشر في العراق وفدًا من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٦/كانون الثاني/٢٠٢٥، وأشاد الوفد بجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة العراقية في مكافحة هذه الجريمة، وتفكيك شبكاتها الإجرامية، وتعزيز منظومة الحماية للضحايا، وأن "التقدم الذي أحرزه العراق في التصدي لجريمة الإتجار بالبشر يعكس التزامًا حقيقيًا بمبادئ حقوق الإنسان والقوانين الدولية ذات الصلة"، وبناء على هذه التطورات أبدت السفارة الامريكية استعدادها للتعاون الكامل مع مديرية مكافحة الإتجار بالبشر، وتقديم الدعم لتعزيز قدراتها ومواصلة تحقيق الإنجازات في هذا المجال، كما "إن هذه الزيارة تأتي في إطار الشراكة الدولية التي تسعى إلى مواجهة هذه الظاهرة، وتجدد التأكيد على مكانة العراق بين الدول المتقدمة في التصدي لجريمة الإتجار بالبشر"[٢٩].

وعليه يمكن القول ان جريمة الاتجار بالبشر في العراق تطورت بشكل ملحوظ، واخذت تتسع لتشمل معظم محافظات العراق، إذ استغلت شبكات الجريمة المنظمة حالة ضعف الاستقرار الأمني، لاسيما بعد دخول داعش الإرهابي الى العراق في حزيران ٢٠١٤، بيد ان الأجهزة الأمنية تمكنت من رصد وتفكيك

العديد من هذه الشبكات، واحالة العديد من المتورطين بها الى القضاء، ومن الأهمية الإشارة ان هذه الجريمة كان لها ابعاد دولية واضحة، والتي تمخض عنها تعاون دولي مع العراق، لاسيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، فضلاً عن دعم واسناد بعض الدول للعراق.

## الخاتمة

مثل الاتجار بالبشر من اخطر الجرائم التي تهدد الإنسانية، كونها تمس حياة الانسان وكرامته، لاسيما الفئات الأضعف منهم وبخاصة النساء والأطفال، وما يعقد هذه الجريمة ويزيد من صعوبتها انه يقف ورائها شبكات جريمة منظمة استغلت كل الوسائل الممكنة لتحقق أرباحا تقدر بالمليارات على مستوى العالم، ذلك ان هذه الجريمة لا تنحصر ببلد بعينه، بل تعد جريمة عابرة للحدود الوطنية، فهناك بلد منشأ لها او معبرًا لها او مقصدًا للضحايا، ويتعرض ضحايا الاتجار بالبشر لكل اشكال انتهاك حقوق الانسان من العمل القسري، والجنس التجاري، وغيرها عبر التهديد والاحتيال والتلاعب، مما جعل الضحايا بمثابة سلعة يتم بيعهم ونقلهم، ويحيلهم الى شكل من اشكال العبودية المعاصرة، ونظرا لخطورتها وتداعياتها الإنسانية العالمية، فان مواجهتها تتطلب اتباع نهجًا شاملًا ومتكاملًا يتضمن الملاحقة والوقاية والحماية والتوعية.

وفيما يتعلق بالعراق فان هذه الجريمة اخذت تنمو بشكل واضح منذ العام ٢٠٠٣، وتطورت بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠١٤، إذ استغلت شبكات الجريمة المنظمة الأحداث الأمنية التي ترتبت على دخول داعش الإرهابي الى العراق، وما ترتب عليه من هجرة ونزوح وفقر، وعموما فقد تنوعت اشكال الاتجار بالبشر في العراق منها: التسول، والعمل القسري، وتجارة الأعضاء البشرية، والدعارة، والملاحظ ان هناك استجابة دولية واضحة لهذه الظاهرة، إذ تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وغيرها في تعزيز قدرات العراق على مواجهة الاتجار بالبشر والحد منها.

## الهوامش:

(١) د. سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الارهابية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية (جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٦، ٢٠١٩)، ص ٢٣٤.

(٢) د. مؤيد جبار محمد، الاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الجنائي، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة (جامعة ميسان، كلية القانون، المجلد ١، العدد ٤، اب ٢٠٢١)، ص ١٢٧.

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة ادوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٧، ص ٥.

(٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩: تحديات امن الانسان في البلدان العربية، (الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، ص٨٧ – ٨٨.

(٥) عبد الحسين شعبان، الاتجار بالبشر والقانون الدولي: نماذج جديدة من العبودية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية (النجف الأشرف، جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد ١٤، العدد ٥١، حزيران ٢٠٢٢)، ص ١٥ – ١٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢١ و٢٣.

(7) Emmaline Soken-Huberty, 10 Causes of Human Trafficking, Human Rights Careers. https://www.humanrightscareers.com/issues/10-causes-of-human-trafficking/See also: Micah Hartmann, Causes and Effects of Human Trafficking, July 2021. https://theexodusroad.com/causes-effects-of-human-trafficking/

(8) Not For Sale, WHAT IS HUMAN TRAFFICKING. https://wearenotforsale.org/what-is-human-trafficking/And also: Types of Human Trafficking, Ally Global Foundation, Vancouver. https://ally.org/types-of-human-trafficking/

(٩) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، (رقم الوثيقة A/RES/68/192، ١٤/شباط/٢٠١٤)، ص١ و٧.

(١٠) الأمم المتحدة، اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ٣٠ تموز/ يوليه.

https://www.un.org/ar/observances/end-human-trafficking-day

(11) The U.S. Department of Homeland Security, U.S. Immigration and Customs Enforcement, Human Trafficking, Washington, 20/08/2025. https://www.ice.gov/about-ice/hsi/investigate/human-trafficking

(12) Amy Novotney, 7 in 10 human trafficking victims are women and girls. What are the psychological effects? Washington, American Psychological Association, 24 April 2023. https://www.apa.org/topics/women-girls/trafficking-women-girls

(13) United Nations, ILO International Labour Organization, Annual profits from forced Labour amount to US$ 236 billion, ILO report finds, Geneva, March 2024. https://www.ilo.org/resource/news/annual-profits-forced-labour-amount-us-236-billion-ilo-report-finds

(14) International Justice Mission, World Day against Trafficking in Persons, Washington, 2025. https://www.ijm.org/world-day-against-trafficking-in-persons

(15) Ali Ahmed Rahim, Human Trafficking in Iraq, Policy Analysis (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, January 2022), p.p. 1-2.

(16) United Nations Office on Drugs and Crime, GLO.ACT supports counterparts in Iraq to review national legislation on Trafficking in Persons, 2020. https://n9.cl/6b2dq1

(١٧) أوس الغريري، الاتجار بالبشر في العراق سماسرة وشخصيات نافذة متورطة، شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠١٨/١٢/٢٤.

https://n9.cl/htz11

(١٨) شبكة الجزيرة الإعلامية، توثيق ٢٧ شبكة للاتجار بالبشر في العراق، ٢٠١٩/٧/٢٨.https://n9.cl/w3n6s

(١٩) وكالة يقين للأنباء، انفوجرافيك الاتجار بالبشر في العراق. القصة الكاملة، ٤ آذار، ٢٠٢٢.

https://yaqinnews.net/?p=6255

(٢٠) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرارات الجلسة الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة في ٢٠٢٣/١١/٣١، ٢٠٢٣/١١/٢.

https://www.cabinet.iq/ar/category/y176-ViIACzaIcy/y176-ViIACzaIcy

(٢١) للمزيد ينظر جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، العدد ٤٧٦٦، ٢٠٢٤/٣/٢٥، ص ١ – ١١.

(٢٢) وكالة يقين للأنباء، مركز حقوقي: أكثر من نصف مليون متسول في العراق بينهم أجانب، ٣ نيسان ٢٠٢٤.
https://yaqinnews.net/?p=30140

(٢٣) وكالة يقين للأنباء، تفكيك شبكتين دوليتين للخطف والاتجار بالبشر في بغداد، ١١ أيار ٢٠٢٤.
https://yaqinnews.net/?p=31786

(٢٤) وكالة يقين للأنباء، الاتجار بالبشر في العراق. ٢٣٠٠ ضحية خلال ثلاث سنوات و١٨٠٠ شبكة إجرامية بقبضة العدالة، ٢١ نيسان ٢٠٢٥. https://yaqinnews.net/?p=45556

(٢٥) صفاء الكبيسي، العراق تفكيك ٩٦ شبكة للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، صحيفة العربي الجديد، ٢٦ حزيران ٢٠٢٥.

(26) United Nations in Iraq, On World Day against Trafficking in Persons 2024, UN Network on Migration in Iraq calls for stepped up efforts to combat the crime, 30 July 2024. https://n9.cl/xa1db

(27) United Nations Office on Drugs and Crime, Press Release: Iraq Finalizes Standard Operating Procedures for the Investigation of Trafficking in Persons and the Smuggling of Migrants, 11 November 2024. https://n9.cl/uh6dz4

(٢٨) الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، العراق إنجاز جديد يضاف لسجل وزارة الداخلية بعد فوزها بالمركز الأول لمكافحة الاتجار بالبشر في العالم، ٢٠٢٤/٦/٢٥. https://www.aimc-hr.org/news/hr-news/14759

(٢٩) وزارة الداخلية العراقية، زيارة مسؤولي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، لمديرية مكافحة الإتجار بالبشر في العراق، ٢٠٢٥/١/١٦. https://moi.gov.iq/?article=17623

## المصادر

### المصادر العربية

**اولاً– الوثائق:**


١) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، (رقم الوثيقة A/RES/68/192، ١٤/شباط/٢٠١٤).

٢) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرارات الجلسة الاعتيادية الرابعة والأربعين المنعقدة في ٢٠٢٣/١١/٣١، ٢٠٢٣/١١/٢.

3) https://www.cabinet.iq/ar/category/y176-ViIACzaIcy/y176-ViIACzaIcy

٤) جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، العدد ٤٧٦٦، ٢٠٢٤/٣/٢٥.


**ثانياً– البحوث والدراسات:**


١) د. سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الارهابية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية (جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٦، ٢٠١٩).

٢) عبد الحسين شعبان، الاتجار بالبشر والقانون الدولي: نماذج جديدة من العبودية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية (النجف الأشرف، جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد ١٤، العدد ٥١، حزيران ٢٠٢٢).

٣) د. مؤيد جبار محمد، الاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الجنائي، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة (جامعة ميسان، كلية القانون، المجلد ١، العدد ٤، اب ٢٠٢١).

**ثالثاً- التقارير:**

١) الأمم المتحدة، مجموعة ادوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٧.

٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩: تحديات امن الانسان في البلدان العربية، (الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩).

**رابعاً- الصحف:**

١) صفاء الكبيسي، العراق تفكيك ٩٦ شبكة للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، صحيفة العربي الجديد، ٢٦ حزيران ٢٠٢٥.

**خامساً- الانترنت:**

١) الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، العراق إنجاز جديد يضاف لسجل وزارة الداخلية بعد فوزها بالمركز الأول لمكافحة الاتجار بالبشر في العالم، ٢٠٢٤/٦/٢٥.
https://www.aimc-hr.org/news/hr-news/14759

٢) الأمم المتحدة، اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ٣٠ تموز/يوليه.
https://www.un.org/ar/observances/end-human-trafficking-day

٣) أوس الغريري، الاتجار بالبشر في العراق سماسرة وشخصيات نافذة متورطة، شبكة الجزيرة الإعلامية، https://n9.cl/htz11.٢٠١٨/١٢/٢٤

٤) شبكة الجزيرة الإعلامية، توثيق ٢٧ شبكة للاتجار بالبشر في العراق، ٢٠١٩/٧/٢٨.
https://n9.cl/w3n6s

٥) وزارة الداخلية العراقية، زيارة مسؤولي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، لمديرية مكافحة الإتجار بالبشر في العراق، ٢٠٢٥/١/١٦. https://moi.gov.iq/?article=17623

٦) وكالة يقين للأنباء، الاتجار بالبشر في العراق. ٢٣٠٠ ضحية خلال ثلاث سنوات و١٨٠٠ شبكة إجرامية بقبضة العدالة، ٢١ نيسان ٢٠٢٥. https://yaqinnews.net/?p=45556

٧) وكالة يقين للأنباء، انفوجرافيك الاتجار بالبشر في العراق. القصة الكاملة، ٤ آذار، ٢٠٢٢.
https://yaqinnews.net/?p=6255
٨) وكالة يقين للأنباء، تفكيك شبكتين دوليتين للخطف والاتجار بالبشر في بغداد، ١١ أيار ٢٠٢٤.
https://yaqinnews.net/?p=31786
٩) وكالة يقين للأنباء، مركز حقوقي: أكثر من نصف مليون متسول في العراق بينهم أجانب، ٣ نيسان ٢٠٢٤. https://yaqinnews.net/?p=30140

**المصادر الإنكليزية:**

1) Ali Ahmed Rahim, Human Trafficking in Iraq, Policy Analysis (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, January 2022).
2) Emmaline Soken-Huberty, 10 Causes of Human Trafficking, Human Rights Careers..
3) https://www.humanrightscareers.com/issues/10-causes-of-human-trafficking/
4) see also: Micah Hartmann, Causes and Effects of Human Trafficking, July 2021.
5) https://theexodusroad.com/causes-effects-of-human-trafficking/
6) Not For Sale, WHAT IS HUMAN TRAFFICKING.
7) https://wearenotforsale.org/what-is-human-trafficking/
8) and also: Types of Human Trafficking, Ally Global Foundation, Vancouver.
9) https://ally.org/types-of-human-trafficking/
10) the U.S. Department of Homeland Security, U.S. Immigration and Customs Enforcement, Human Trafficking, Washington, 20/08/2025.
11) https://www.ice.gov/about-ice/hsi/investigate/human-trafficking
12) Amy Novotney, 7 in 10 human trafficking victims are women and girls. What are the psychological effects?, Washington, American Psychological Association, 24 April 2023.
13) https://www.apa.org/topics/women-girls/trafficking-women-girls
14) United Nations, ILO International Labour Organization, Annual profits from forced labour amount to US$ 236 billion, ILO report finds, Geneva, March 2024.
15) https://www.ilo.org/resource/news/annual-profits-forced-labour-amount-us-236-billion-ilo-report-finds
16) International Justice Mission, World Day Against Trafficking in Persons, Washington, 2025.
17) United Nations Office on Drugs and Crime, GLO.ACT supports counterparts in Iraq to review national legislation on Trafficking in Persons, 2020.
18) https://n9.cl/6b2dq1

19) United Nations in Iraq, On World Day against Trafficking in Persons 2024, UN Network on Migration in Iraq calls for stepped up efforts to combat the crime, 30 July 2024.
20) https://n9.cl/xa1db
21) United Nations Office on Drugs and Crime, Press Release: Iraq Finalizes Standard Operating Procedures for the Investigation of Trafficking in Persons and the Smuggling of Migrants, 11 November 2024.
22) https://n9.cl/uh6dz4